

الموضوع: بيان الهيئة الشرعية للجمعية العمومية الثالثة للبنك عام ٢٠٠٨م

المرفقات: ٠١

قرار الهيئة الشرعية رقم: (٩١/ب)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها الرابع عشر بعد الأربعمئة، المنعقد يوم السبت
١٤٣٠/٠٤/٠١ هـ الموافق ٢٠٠٩/٠٣/٢٨ م في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك، قد
اطلعت على مسودة "بيان الهيئة الشرعية للجمعية العمومية الثالثة للبنك عام ٢٠٠٨م"
الذي أعدته أمانة الهيئة الشرعية، وبعد المداولة والمناقشة، وإجراء التعديلات اللازمة قررت
الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار.
وفق الله الجميع لهده، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)



عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)



د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)



أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)



د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)



د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)



بيان الهيئة الشرعية المقدم إلى الجمعية العمومية الثالثة

لبنك البلاد

المنعقدة يوم السبت ١٤٣٠/٠٤/٠٨ هـ - ٢٠٠٩/٠٤/٠٤ م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد اطلعت الهيئة الشرعية لبنك البلاد على القوائم المالية الموحدة لبنك البلاد وشركة البلاد الاستثمارية وشركة البلاد العقارية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ م الموافق ١٤٣٠/٠١/٠٣ هـ، وعلى تقرير مراجعي الحسابات، كما اطلعت على تقارير الرقابة الشرعية عن أعمال البنك، وما اشتملت عليه تلك التقارير من ملحوظات شرعية.

وبعد الدراسة والنظر فإن الهيئة توضح لجمعيتكم الموقرة ما يأتي:

أولاً: الأداء الشرعي:

اجتمعت الهيئة الشرعية لبنك البلاد في العام المنصرم ١٦ اجتماعاً ناقشت فيها العديد من الموضوعات المتعلقة بأعمال البنك، وقد أظهرت تقارير الرقابة الشرعية التزام البنك في معاملاته - من حيث الحملة - بقرارات الهيئة الشرعية، وقد قامت إدارة الرقابة الشرعية بـ ٢٨ زيارة رقابية بما يعادل ١٣٩٣ ساعة عمل، وقد أظهرت تقارير الإدارة وجود ٤٧ ملحوظة شرعية في أعمال البنك، عولج منها ٣٨ ملحوظة والباقي ما زال النظر فيها جارياً من الهيئة إلا أن هذه الملحوظات لا تؤثر على مسار البنك والتزامه بتوجيهات الهيئة، وتقع مسؤولية التنفيذ على إدارة البنك، وتقع على الهيئة الشرعية مسؤولية إصدار القرارات والرقابة عليها.

ثانياً: الزكاة:

قدر المستشار الزكوي للبنك وهو مكتب (ارنست آند يونغ) مبلغ الزكاة عن عام ٢٠٠٨ م بمقدار (٤,٠٥٤ مليون ريال)، إلا أن الهيئة الشرعية توصلت بعد دراستها لموضوع الزكاة إلى أن هذا التقدير أقل من مقدار الزكاة الواجب شرعاً، وحيث إنه لم يتم الربط للبنك من قبل مصلحة الزكاة والدخل، فإن الهيئة الشرعية تود إشعار المساهمين بالمبلغ الواجب إخراجه على كل سهم وهو

١٠,٥٣ هـللات، وحيث إن البنك قد خصص ١,٣٥ هـللة عن كل سهم؛ فإن على كل مساهم إخراج المقدار المتبقي من الزكاة فيما يخص أسهمه من ذلك وهو ٩,١٨ هـللات عن كل سهم لسنة ٢٠٠٨م، علماً أن هذه الزكاة هي على المستثمر، وأما المضارب فإنه يزكي السهم بقيمته السوقية عند حوله.

والهيئة الشرعية تشكر القائمين على البنك لمراعاتهم والتزامهم بقرارات الهيئة وتوجيهاتها وتوصياتها، وتسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لكل خير، وأن يبارك في الجهود، ويجعلنا متعاونين على البر والتقوى.

والله المستعان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.